

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح باعتباره التقرير القطري الثاني عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو يغطي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويأتي هذا التقرير عقب تقرير الأول في هذا الموضوع (S/2009/66) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2009/2).

ويلقي هذا التقرير الضوء على وضع الحماية دائم التأزم في البلد بسبب القتال المتقطع بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، وبسبب انتشار قطاع الطرق، وفقر السكان المدقع. ويضاعف هذه الأزمة النقص في قدرة قوات الدفاع والأمن والقضاء وكذلك ضعف الفرص الاجتماعية الاقتصادية.

ورغم التزام الحكومة بإنهاء استخدام الأطفال وتجنيدهم، استمر، خلال فترة التقرير، ضم أطفال إلى صفوف جماعات التمرد ومليشيات الدفاع الذاتي في كافة أنحاء البلد. فجرت تعبئة أطفال لصفوف جماعات الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والجهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، وكلها من الموقعين على اتفاق ليرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨. ووجد أيضا أطفال في صفوف تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام. ولم يتحقق تقدم يذكر لوضع وتنفيذ خطط عمل على أيدي الجماعات المسلحة التي وقعت اتفاق السلام الشامل.

ويذكر التقرير ما يقع من انتهاكات جسيمة أخرى من نوع قتل الأطفال، والعنف الجنسي، والتهجم على المراكز الصحية، والحرمان من الحصول على الخدمات الإنسانية. وفي جنوب شرق البلد، يواصل جيش الرب للمقاومة خطف الأطفال وتجنيدهم عنوة واستخدامهم محاربين وجواسيس ورقيق جنس وحمالين.

ويشير التقرير إلى مسؤولية القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة وميليشيات الدفاع الذاتي وقطاع الطرق عن ارتكاب انتهاكات خطيرة بحق الأطفال ويصف التقرير أيضا الإجابات البرنامجية ردا على الانتهاكات المرتكبة.

وأخيرا، يبرز التقرير التحديات الكبيرة التي تكتنف عمليات الرصد والإبلاغ، فضلا عن تناوله الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، وإيراده مجموعة من التوصيات من أجل اتخاذ إجراءات معززة لحماية الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ويغطي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهو تقرير الثاني عن حالة الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويركز التقرير عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال وعلى التقدم في سبيل إنهاء هذه الانتهاكات، كنوع من متابعة التوصيات الواردة في تقريرى السابق (S/2009/66) فضلا عن الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن (S/AC.51/2009/2).

٢ - وخلال فترة التقرير، ظلت عمليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال بمثابة تحديات، تعود أساسا لقيود الأمن واللوجستيات ومحدودية القدرات. ومن ثم، لم يكن ممكنا في كل الأحوال تدقيق المعلومات الواردة في هذا التقرير على أيدي الفريق التقني المعني بالرصد والإبلاغ التابع للأمم المتحدة، وعند ذكر معلومات غير مدققة، قيل إنها لم تدقق. وعلاوة على ذلك، فنظرا لقلّة عدد الحالات التي أبلغت عنها الضحايا، جاءت البيانات المجمعة خلال فترة التقرير، بخصوص الانتهاكات الجسيمة، معبرة جزئيا فقط عن مدى ضخامة هذه النوعية الخطيرة من الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ثانيا - لمحة عن الحالة السياسية والأمنية

٣ - وقع اتفاق السلام الشامل في ليرفيل بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ودعا الاتفاق إلى جملة أمور، من بينها أن تقوم الحكومة بإصدار قانون للعفو العام، وبنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين من "الجيش الشعبي" و "اتحاد القوى". ووقعت الاتفاق في وقت لاحق حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، (في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) واتحاد القوى الجمهورية (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وأفضى اتفاق السلام الشامل في كانون الأول/ديسمبر إلى ما سمي الحوار السياسي الشامل بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وأطراف تمثل المعارضة السياسية والمسلحة، بما في ذلك الجهات الموقعة على اتفاق السلام الشامل وممثلون عن المجتمع المدني. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، وإصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، انضمت "الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى" إلى عملية السلام في الجمهورية.

٤ - ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل، لم يبلغ عن وقوع هجمات كبرى خلال فترة التقرير في المقاطعات الشمالية الغربية: أوهام، وأوهام - بندي، وانا - غريبيزي. وكثيرا ما قام اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع الذي يسيطر على مقاطعتي فاكاغا وكوتو العليا شمال شرق البلد بالتنسيق مع قوى الدفاع الوطنية (القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى)، بتنفيذ عمليات ضد جيش الرب للمقاومة. ووقعت مناقشات متقطعة بين "تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام" وبين "القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى" طيلة فترة التقرير، شملت نيديلي (مقاطعة بامنغي - بانغوران) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠، وبيراو (مقاطعة فاكاغا) في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. و"تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام" ليس من الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الشامل، ولم تتم محاولات الدخول في مفاوضات سلام مع هذه الجماعة. وبالإضافة إلى ذلك، تكررت عمليات القتال في ٢٠١٠ بين "الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى" و"القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى" للسيطرة على محور كابو - سيدو في المنطقة الشمالية الوسطى.

٥ - وأجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعد أن كان مقررا في البداية إجراؤها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأرجحت مرتين لوجود صعوبات تقنية. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، أعلنت المحكمة الدستورية الرئيس فرانسوا بوزيزي الفائز في انتخابات الجولة الأولى. وأجريت الجولة الثانية للانتخابات التشريعية، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل تخصيص ٦٩ مقعدا من ١٠٥ مقاعد في الجمعية الوطنية.

٦ - وفيما يتعلق بالعناصر المسلحة الأجنبية الموجودة في أفريقيا الوسطى، حدثت هجمات متواصلة شنها جيش الرب للمقاومة طيلة فترة التقرير في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية (مقاطعات مبومو العليا، ومبومو، وكوتو العليا)، وأيضا في المنطقة الشمالية الشرقية (مقاطعة فاكاغا). وفي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بدأت "قوات الدفاع الشعبية الأوغندية" شن عمليات عسكرية في المقاطعات الشرقية والجنوبية الشرقية (كوتو العليا، ومبومو، ومبومو العليا) بغرض تفكيك جيش الرب للمقاومة، بموافقة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧ - وبالإضافة إلى الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، واصل قطاع الطرق المعروفون باسم "الزراغينا" العمل في المناطق الشمالية من البلد. وكان من بين أنشطتهم شن هجمات وتنفيذ عمليات اختطاف وابتزاز للحصول على ممتلكات وأموال. وكان ثمة تقارير عديدة

عن تعرض مدنيين للتعذيب والإعدام على أيدي قطاع الطرق والتسبب في تشريد سكان فترك هؤلاء قراهم ومنازلهم وحقولهم إثر هجمات شنها "الزراغينا".

٨ - وكان لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تأثير إيجابي وإنما محدود في منطقة انتشارها في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكانت البعثة منتشرة وقتها في بلدة بيراو الشمالية الشرقية (مقاطعة فاكاغا). وعقب صدور قرار مجلس الأمن بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، انسحبت كتيبة هذه البعثة من بيراو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وهاجم "تجمع الوطنيين" البلدة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قاصدا قاعدة "القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى" مما جعل القوات المسلحة التشادية تدخل إقليم أفريقيا الوسطى وتهاجم مواقع "تجمع الوطنيين" في بيراو، بناء على اتفاق مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وظل الجيش التشادي موجودا في بيراو لعدة أسابيع عقب هجوم "تجمع الوطنيين".

٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشئ مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وكلف المكتب بجملة أمور، من بينها الحرص على التناول المناسب لموضوع حماية الأطفال لدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بما في ذلك عن طريق آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقا للقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) (انظر S/PRST/2009/5).

١٠ - وتلت "بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى"، التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، "القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا" في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكانت بعثة توطيد السلام قد نشرت في بانغي وفي شمال البلد، بما في ذلك مقاطعتا أوهام - باندي (باوا وبوزوم) و نانا - غريبيزي (كاغا - باندورو). وتتخلص مهمة البعثة في توطيد السلام والأمن، ودعم إصلاح قطاع الأمن، وتنظيم الانتخابات، وتنسيق المساعدات الإنسانية، والمساعدة على ضمان احترام حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأطفال. وجرى نشر أفراد "بعثة توطيد السلام" في نيديلي (مقاطعة بامنغو - بانغوران) في مطلع ٢٠١١.

١١ - وفي المنطقة الشمالية الغربية وفي المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية، تتولى ميليشيات الدفاع الذاتي المجتمعية المحلية توفير الأمن ضد الجماعات الإجرامية المسلحة وسائر العناصر المسلحة. وتلقى جماعات الدفاع الذاتي هذه الدعم من السلطات حال غياب وجود كاف لقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن في البلد.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال: الاتجاهات والحوادث

١٢ - لا يزال انعدام الأمن يعيق التقدم المحرز نحو احترام حقوق الطفل. فقد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع، بما فيها القوات المسلحة الوطنية، وجماعات المتمردين، وجماعات الدفاع الذاتي. وأدت الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، وانتشار أعمال قطع الطرق على نطاق واسع، إضافة إلى الفقر المدقع في أوساط السكان، إلى أزمة حماية، طالت بوجه خاص النساء والأطفال. وعانى المدنيون نتيجة العنف البدني والجنسي، وفقدان ممتلكاتهم وأسباب رزقهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هرب العديد من المدنيين من قراهم ويوتهم في المناطق المتضررة من النزاع، عقب هجمات شنتها جماعات مسلحة أو تحسبا لهذه الهجمات.

١٣ - وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى كان بها في متم عام ٢٠١٠ ما يقارب ١٩٢ ٠٠٠ مشرد داخلي وما يناهز ٢٤ ٧٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وتشاد، إضافة إلى ما يقدر بـ ١٦٢ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة. وضمن المشردين داخليا البالغ عددهم ١٩٢ ٠٠٠ مشرد، كان هناك أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مدني تشردوا منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ جراء الهجمات التي شنتها جماعة جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا الشرقيتين أو خوفا من هجمات هذه الجماعة. ومن أصل المدنيين الذين تشردوا والبالغ عددهم ٢٥ ٠٠٠ مشرد، أفيد أن نحو ٦ ٠٠٠ مدني نزحوا إلى بلدة رافاي ونزح ٧ ٠٠٠ مدني إلى بلدة زيمبو (مقاطعة مبومو العليا في المنطقة الجنوبية الشرقية) عقب الهجمات التي شنتها الجماعة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفي جميع أنحاء البلد، أثرت عمليات النزوح تأثيرا كبيرا في السكان المقيمين في البلدات التي تجمع فيها المشردون.

١٤ - وفي حين ينبغي الاعتراف بالجهود التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لم يُحرز سوى تقدم محدود في مجال حماية الطفل، ليس فقط بسبب استمرار النزاع المسلح، ولكن أيضا بسبب عوامل اجتماعية تتعلق بالعنف الجنساني، والتمييز بين الجنسين، والاعتداء على الأطفال واستغلالهم. ومما زاد من المشكلات التي تواجهه في مجال التصدي للانتهاكات الجسيمة عدم الانتظام في تسجيل الولادات إذ يتعذر في كثير من الحالات إثبات سن الفرد. وتفيد الإحصاءات الرسمية أن ٤٩ في المائة فقط من الولادات سجلت عام ٢٠١٠ على الصعيد الوطني.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

- ١٥ - ظل تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال مصدر قلق بالغ طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة في المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من البلد.
- ١٦ - وفي حين شكل نزع أسلحة ٥٢٥ من الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ خطوة هامة إلى الأمام، فقد وردت إلى الأمم المتحدة تقارير عن أطفال، من بنين وبنات، ظلوا مع هذه الجماعة المسلحة. وأنكر قادة الجيش الشعبي قيامهم قصدا بتجنيد الأطفال موضحين أن الأطفال يلتحقون بصفوفه طواعية بحثا عن الغذاء والحماية.
- ١٧ - وفي شمال البلد، تفيد التقارير أن اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وميليشيات الدفاع عن النفس، ظلوا يستخدمون الأطفال. وشوهد أطفال يقاتلون في صفوف اتحاد القوى الديمقراطية وتجمع الوطنيين خلال الهجوم الذي شنه التجمع على بيراو (فاكاغا) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ولا يزال وجود أطفال في صفوف ميليشيات الدفاع عن النفس يثير قلق الأمم المتحدة، ولا سيما في الشمال الغربي وفي المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة. وما زالت الأمم المتحدة تبذل مساعي لدى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ضرورة توقف جميع الأطراف المسلحة، بما فيها جماعات الدفاع الذاتي، عن استخدام الأطفال وتجنيدهم.
- ١٨ - وأفيد أيضا أن القوات الديمقراطية الشعبية لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي رفضت الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ظلت تستخدم الأطفال بالقرب من كابو (مقاطعة أوهام). وتبين من إفادات أدلى بها شهود أن الأطفال شوهدوا في صفوف حركة تحرير شباب جمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعة فاكاغا.
- ١٩ - وتفيد تقارير وردت إلى الأمم المتحدة أن جماعة جيش الرب للمقاومة قامت طوال الفترة التي يغطيها التقرير باختطاف الأطفال وتجنيدهم قسرا في صفوفها، حيث يدعى أنهم استخدموا كمقاتلين، وجواسيس، وخدم، ورقيق جنس، وحمالين. وفي عام ٢٠١٠، وردت تقارير، منها تقارير من أطفال فروا من جماعة جيش الرب للمقاومة، تفيد أنه قد تم عبر الحدود تجنيد أطفال مختطفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وقامت الجماعة بنقلهم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وترد أدناه إشارات إلى العديد من هذه التقارير (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أدناه).

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٢٠ - استمر طيلة الفترة المشمولة بالتقرير ورود تقارير إلى الأمم المتحدة تتعلق بقتل الأطفال. ففي الشمال الغربي، أُفيد أن ١٨ فردا من جماعة البوهل العرقية، من بينهم أربعة أطفال، قتلوا على أيدي الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في تالي، قرب ماركوندا (مقاطعة أوهام - بندي) في شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي الشمال، قتلت فتاة عمرها ١٦ سنة في هجوم شنته عناصر تابعة لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام على كباتا، قرب نديلي (مقاطعة بامنغي - بانغوران) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢١ - وفي الجنوب الشرقي، وخاصة في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا وكذلك في أجزاء من مقاطعة كوتو العليا، كانت هناك هجمات عشوائية متعددة شنتها جماعة جيش الرب للمقاومة. واستهدفت هذه الهجمات الكبار والأطفال على السواء. وقتل ما لا يقل عن ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة في مقاطعة مبومو العليا على أيدي عناصر تابعة للجماعة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وكان من بينهم طفلة ضربت حتى الموت. وفي نغيريغيري (مقاطعة مبومو العليا)، أصيب فتى يبلغ من العمر ١٤ سنة بجروح بليغة في هجوم شنته جماعة جيش الرب في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي هجوم آخر شنته الجماعة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠ بأغومار (مقاطعة مبومو العليا)، قتل ١٤ قرويا، من بينهم أطفال، وقيل إن ذلك كان انتقاما ضد إصابة أحد عناصر الجماعة قبل عدة أيام.

٢٢ - وفي حين بلغ عن حوادث تشويه في تقرير السابق، لم ترد تقارير عن التشويه خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتصدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني أنه لم تحدث أي حالات تشويه خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير بل يمكن تعليل عدم وجود تقارير عن حوادث التشويه بالمشكلات المتصلة بجمع البيانات والتحقق منها.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة

٢٣ - كان الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال لا يزال مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن ظل هناك نقص شديد في الإبلاغ عن الحوادث، إذ إن الضحايا يحجمون عن طلب المساعدة أو الإبلاغ عن الانتهاكات لعدد من الأسباب، منها العوامل الثقافية، والوصم العام، والخوف من الانتقام، وعدم الثقة في القضاء. فحينما تحدث حالات عنف جنسي، بما في ذلك حالات عنف جنسي ضد الأطفال، كثيرا ما لا يقدم الضحايا شكاوى إلى السلطات القضائية. وبدلا من ذلك، تحاول السلطات التقليدية في كثير من الحالات التفاوض على تسوية بين أسرة الضحية والمعتدي من خلال نظم العدالة المحلية. وحينما تتقدم الضحية بشكاوى، كثيرا ما يكون ذلك بعد عدة أيام

أو أسابيع من وقوع الحادث وفي حضور والديها. وأسهم ضعف إنفاذ القانون في الإفلات من العقاب، وزاد من ذلك غياب تدابير وقائية تفصل ضحايا العنف الجنسي عمن يعتدون عليهم المعروفين في المجتمع المحلي.

٢٤ - وتقدر دراسة أنجزت برعاية اليونيسيف في عام ٢٠١٠ أن ٢٥ في المائة مما بلغ عنه من حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال ارتكبتها عناصر مسلحة، من بينها الزاراغينا. وفي منطقتي الشرق والجنوب الشرقي، بلغ عدد ضحايا تمكنوا من الفرار من جماعة جيش الرب للمقاومة عن حالات اختطاف فتيات لاستخدامهن كرقيق لأغراض الجنس. وفي شمال ندبلي (مقاطعة بامينغي - بانغوران)، يدعى أن عناصر تابعة لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام ارتكبت في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ أعمال عنف جنسي في المجتمعات المحلية بعدة قرى، منها غوزبيدا وزوكوتونيالا، وكان من بين الضحايا أطفال.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٢٥ - تأثر النظام التعليمي كثيرا بأجواء انعدام الأمن، ولا سيما في شرق البلد. فقد ظل معدل التسرب في جميع أنحاء البلد مرتفعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقدر بـ ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي حين أن الجماعات المسلحة الناشطة في الشرق لا تستهدف تحديدا المدارس فإن الخوف من غارات الجماعات المسلحة، مما فيها جيش الرب للمقاومة منع الوالدين من إرسال أطفالهم إلى المدارس. وأفيد أيضا أن مدارس في قرى عديدة بمقاطعتي مبومو (رافاي ودمبيا بوجه خاص) ومبومو العليا (زيمبو وقرى قرب أوبو) أغلقت منذ منتصف أيار/مايو وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بسبب نشاط جيش الرب للمقاومة.

٢٦ - وأبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بأن عدة مدارس تقع في قرى قرب بريما (مقاطعة كوتو العليا) احتلتها عناصر تابعة لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، أغلقت المدارس وفر قسم كبير من السكان من بلدة إيبلي (مقاطعة أواكا) بعد أن احتلها التجمع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٧ - ونظرا لانعدام الأمن، يفتقر معظم المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع إلى المدرسين المؤهلين. وأفيد بهروب مدرسين من قرى بسبب انعدام الأمن، إلى جانب اختطاف مدرسين وقتلهم، وإن لم يتضح ما إذا كان المدرسون يستهدفون بسبب مهنتهم. وتصدت عدة مجتمعات محلية لمشكلة الافتقار إلى المدرسين بتشغيل والدي الطفل في التدريس بصفة "والد معلم"، وعادة ما لا يكون هؤلاء حاصلين على شهادة التعليم الثانوي.

٢٨ - وتعرضت عدة مراكز صحية للنهب خلال الهجمات على القرى في شرق البلد وشماله، وبخاصة في مقاطعات مبومو، ومبومو العليا، وكوتو العليا، وفاكاغا، وبامينغي - بانغوران. وفي شمال نديلي (مقاطعة بامينغي - بانغوران)، أفيد بقيام تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام بنهب مراكز صحية في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في قريتي أكروسولباك وزوكوتونيالا. وقد أحرقت القريتان بعد ذلك انتقاما، على أيدي من قيل إنهم قوات الدفاع والأمن الوطنية. وفي مقاطعتي مبومو ومبومو العليا، شملت الهجمات المتكررة لجماعة جيش الرب للمقاومة تدمير القرى ونهب العديد من المراكز الصحية. وفي مقاطعة فاكاغا، شمل هجوم شنته الجماعة على بلدة بيراو في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ نهب مراكز صحية. وفي المقاطعة نفسها، شنت الجماعة هجوما على بلدة واندا - دجالي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد أحرقت المنازل ونهب المركز الطبي، الذي كانت تدعمه الهيئة الطبية الدولية.

هاء - عمليات الاختطاف

٢٩ - لا تزال عمليات اختطاف الأطفال من جانب جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثار قلق. ففي أيار/مايو ٢٠٠٩، تم عقب هجوم على يانغو - بنديري (مقاطعة كوتو العليا) اختطاف ٣٦ مدنيا، من بينهم ١١ طفلا وثلاثة رضع. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، اختطف اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع قرب بلدة بريا ٤٥ مدنيا، من بينهم ١١ طفلا، خلال هجمات على نزاكو وباني (مقاطعة كوتو العليا) لكنه أطلق سراحهم بعد شهر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، هاجمت جماعة جيش الرب للمقاومة بلدة باروا في مقاطعة مبومو مرتين، واختطفت ٢٩ شخصا، من بينهم سبعة أطفال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت الجماعة باختطاف امرأتين ورجلين وفتاة تبلغ من العمر ١٠ سنوات حينما شنت هجوما على قرية كادجيماه التي تبعد بمسافة ٤٥ كيلومترا عن أوبو، في مقاطعة مبومو العليا. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اختطفت عناصر تابعة للجماعة خلال هجوم على بيراو ٩ أطفال (٨ فتيات وفتى واحد). وأطلق سراحهم بعد أسبوعين حركة تحرير شباب جمهورية أفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع.

٣٠ - وأبلغت فتيات سبق أن اختطفهن جيش الرب للمقاومة عن حدوث عمليات اختطاف عبر الحدود. وأدلت فتاة سودانية فرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشهادة قالت فيها إن جماعة جيش الرب اختطفتها في جنوب السودان عام ٢٠٠٧ وأنت بها لاحقا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وحينما فرت كانت حاملا ووضعت مولودها في مركز عبور

تدعمه الأمم المتحدة في بانغي. والتأم شملها مع أسرتها في جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وهناك فتاة أخرى في سن المراهقة، هربت من جيش الرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قالت للأمم المتحدة إنها اختطفت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من قرية نغليما قرب دونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقلت بعد ذلك إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وعند الإدلاء بالشهادة كانت لا تزال في مركز عبور مدعوم من اليونسيف في بانغي بينما تبذل لجنة الصليب الأحمر الدولية جهودا للعثور على أسرتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، سجلت الأمم المتحدة ٢٦ طفلا (٧ فتيان و ١٩ فتاة) من جنسيات كونغولية وأوغندية وسودانية ومن جنسية أفريقيا الوسطى فروا من جيش الرب للمقاومة وأعيدوا إلى أوطانهم والتأم شملهم مع أسرهم.

واو - منع وصول المساعدة الإنسانية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان وصول المساعدة الإنسانية صعبا ومحدودا في بعض مناطق الشمال والشمال الشرقي والجنوب الشرقي بسبب نشاط الجماعات المسلحة وجيش الرب للمقاومة. ففي عدة مناسبات، تعقدت مفاوضات وصول المساعدة الإنسانية بسبب نقص الوضوح في التسلسل القيادي لدى الأطراف، بما في ذلك بوجه خاص الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في بلدة كابو (مقاطعة أوهام). وفي بضع حالات، منعت الجماعات المسلحة وصول المساعدة الإنسانية، مما أعاق قدرة الوكالات الدولية على توثيق الانتهاكات الخطيرة التي تُرتكب بحق الأطفال والإبلاغ عنها. وفي نهاية عام ٢٠١٠، قلّصت الأنشطة الإنسانية في جميع المقاطعات الثلاث (بامنجي - بانغوران، وانا - غريبيزي، وأوهام) بسبب انعدام الأمن ومحدودية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة وصعوبة التفاوض مع الجماعات المسلحة.

٣٢ - وفي الشمال، وقعت عدة هجمات في عام ٢٠١٠ استهدفت المنظمات الدولية، شاركت فيها جماعات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية. وفي أيلول/سبتمبر، تعرضت عيادة متنقلة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية على مقربة من بلدة نديلي (مقاطعة بامنجي - بانغوران) للنهب على يد جماعة مسلحة مجهولة في منطقة تقع تحت سيطرة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وخلال الشهر نفسه، شن ثوار موالون للجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى هجوما على قافلة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الطريق بين بلدتي أوانداغو وكابو (مقاطعة نانا - غريبيزي، وأوهام). وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعترضت عناصر منضوية تحت لواء جيش إعادة الجمهورية

والديمقراطية سبيل قوافل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مركز تفتيش في بلدة غوزي (مقاطعة أوهام - بيندي)، فطالبتها بدفع أموال لقاء السماح لها بالعبور. ولما حاولت القوافل العودة من حيث أتت، اعترضت طريقها عناصر من المتمردين ولم تُفرج عنها إلا بعد دفع مبلغ مالي. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اعترض متمرّدون من الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية سبيل قافلة تابعة لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في باوا (مقاطعة أوهام).

٣٣ - وأدى هجوم شنته عناصر تابعة لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام على بلدة نديلي (مقاطعة بامنجي - بانغوران) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ فاستولت على مركبات تملكها منظمة غير حكومية دولية، إلى حمل الحكومة على حظر وصول المنظمات غير الحكومية الدولية إلى الطرق الرئيسية حول تلك البلدة. وبررت الحكومة قرارها ذلك بالقول إن المنظمات الإنسانية تسهم في تأجيج حدة النزاع بدعمها الجماعات المسلحة. وفي أعقاب مفاوضات مكثفة أدارتها الأمم المتحدة، أذنت السلطات في تموز/يوليه ٢٠١٠ بالسماح للمنظمات الإنسانية بدخول نديلي.

٣٤ - وفي الشمال الشرقي، وقعت سلسلة من الهجمات المسلحة وأعمال قطع الطرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت هذه الأحداث عن إجلاء العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وأدت إلى توقف شبه تام للأنشطة الإنسانية في المنطقة. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تعرض شخصان من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية تابعان لمنظمة مثلت جيل العمل الإنساني (Triangle Génération Humanitaire) غير الحكومية الدولية للاختطاف من منزلهما في وسط بيراو. وقد تم تحرير الرهينتين في السودان بعد خمسة أشهر من اختطافهما. وخلال الهجوم الذي شنته عناصر من تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام على بيراو في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لقي أحد موظفي منظمة غير حكومية دولية هي لجنة المعونة الطبية (Comité d'Aide Médicale)، مصرعه جراء إصابته بجراح مُميتة ناجمة عن إطلاق رصاصة طائشة. ووردت أنباء عن تعرض مكتب منظمة مثلت جيل العمل الإنساني في بيراو لأعمال نهب عدة مرات في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وإن تعذّر التعرف على هوية الجناة. وقد حملت هذه الأحداث المنظمات الإنسانية على تقييد تحركاتها. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، لم يبق في مقاطعة فاكاغا سوى لجنة الصليب الأحمر الدولية، والهيئة الطبية الدولية، ولجنة المعونة الطبية، ومثلت جيل العمل الإنساني. وقد أثر انسحاب معظم المنظمات غير الحكومية الدولية من فاكاغا تأثيراً صاروا بسكان الأرياف ولا سيما الأطفال مجرماًهم من المساعدة الدولية.

٣٥ - وفي مقاطعتي مبومو ومبومو العليا الشرقيتين، حدثت عوامل أمنية ولوجستية من إيصال المساعدة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أسفر هجوم على قافلة تابعة لمنظمة التعاون الدولي (Interazionale Cooperazione) غير الحكومية الدولية قرب بلدة أوبو (مقاطعة مبومو العليا) عن مصرع شخصين من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وإصابة عامل آخر بجراح بالغة. وتطلب اتساع نطاق انعدام الأمن في هذه المقاطعات المتضررة بوجود جيش الرب للمقاومة، من الأمم المتحدة، أن تستعين بحراسة مسلحة لمرافقة قوافل المساعدة الإنسانية على الطرق. ويقد ذلك إلى حد كبير إيصال المعونة إلى سكان الأرياف المشردين.

رابعاً - أعمال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

٣٦ - تولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي حل محله، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشارك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قيادة فريق تقني مشترك بين الوكالات معني بآلية الرصد والإبلاغ. فاضطلع هذا الفريق التقني المستوى، الذي شكّل في البداية في عام ٢٠٠٨ ثم أُعيد تنشيطه في عام ٢٠١٠ بعد فترة توقفت خلالها أنشطته، بتنسيق جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى رصد الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال والإبلاغ عنها، ونظّم دورات تدريبية لتعزيز حقوق الطفل في حالات النزاع المسلح. ويجري بذل الجهود لتنشيط فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ على أعلى المستويات في عام ٢٠١١. وكان ثمة تحديات على طريق الأعمال التام لآلية الرصد والإبلاغ بسبب القيود المفروضة على الموارد وتوفير الموظفين، مما يؤثر على وجود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

خامساً - متابعة استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

ألف - جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال

١ - تدعيم قوات الدفاع والأمن وتدريبها

٣٧ - تبذل الحكومة جهوداً لتدعيم قدرات قوات الأمن الوطني في مناطق الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب الشرقي من البلد، بما في ذلك المناطق المتضررة من جيش الرب

للمقاومة، من أجل ضمان توفير المزيد من الحماية للفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما الأطفال والمشردون داخليا. ففي إطار الاستجابة للشواغل الأمنية، قامت الحكومة بنشر قوات إضافية خلال عام ٢٠١٠ في المناطق المتضررة من النزاع. وفي نفس العام، نُشرت وحدات من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، في الشمال (ماركوندا وباوا وكاغا - باندورو)، والشرق والشمال الشرقي (إيبي وبريا ونديلي وبيراو)، والجنوب الشرقي (مونغومبا وموبايبى وبانغاسو وباكوما). إلا أن نشر وحدات إضافية من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى كان محدودا بسبب نقص القدرات. فقد أُعيد في كثير من الأحيان نشر كتائب تلك القوات المسلحة من منطقة إلى أخرى تلبية للطلب المشتد عليها. وأعربت الحكومة عن استعدادها لنشر المزيد من القوات في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق المتضررة من وجود جيش الرب للمقاومة، رهنا بتقديم الدعم اللوجستي الخارجي.

٣٨ - وأبدت الحكومة أيضا التزامها بتدريب أفراد جيشها وشرطتها على التعامل مع مسائل حماية الأطفال والمسائل الجنسانية. وبالتنسيق مع وزارة الدفاع (الجيش والدرك) والمديرية العامة للشرطة، عقدت منظمة التعاون الدولي غير الحكومية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في بلدة امبايكي (مقاطعة لوبايبى)، دورة تدريبية عن حقوق الإنسان وحماية الأطفال شارك فيها ٤٥ فردا من ضباط الدرك والشرطة. وبالتنسيق مع المديرية العامة للشرطة، قدم المكتب، في أيار/مايو ٢٠١٠ في معهد الدرك في بانغي، تدريباً عن حماية الأطفال، بما في ذلك حمايتهم من العنف الجسدي والجنسي، لصالح نحو ٤٥ ضابطاً من الشرطة القضائية.

٣٩ - وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اختارت وزارة الدفاع والمديرية العامة للشرطة ٢٦ ضابطاً لحضور دورة تدريبية نظمتها اليونيسيف لمدة أسبوع في بلدة بوالي (مقاطعة أومبيللا - مبوكو) عن موضوع حماية الأطفال في مرحلة ما قبل النزاع وخلال وبعد انتهائه. واختتمت الدورة التدريبية بصياغة ثلاث خطط عمل مقترحة عن حماية الأطفال أعدها ضباط في الجيش والدرك والشرطة، وهي خطط من المقرر أن يقوم هؤلاء بإطلاع رؤسائهم عليها. وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، سيعمل أولئك الضباط، وعددهم ٢٦ ضابطاً، على تكرار هذه الدورة التدريبية لصالح زملائهم في عام ٢٠١١.

٢ - الآلية الوطنية لحماية الأطفال

٤٠ - لم تُعين الحكومة بعدُ منسقا رفيع المستوى معنيا بحماية الأطفال لكفالة وضع أساليب وقائية فعالة وتحديد أنشطة تصدّ فيما يتعلق بالتجاوزات والانتهاكات التي ترتكب بحق

الأطفال، على نحو ما أوصى به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. بيد أنه يجري بذل الجهود لضمان إنشاء آلية مشتركة بين الوزارات معنية بحماية الأطفال في عام ٢٠١١.

٤١ - وفي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظمت الحكومة، بدعم من اليونيسيف، حلقة دراسية من يومين لبلورة مشروع مرسوم رئاسي يهدف إلى تأسيس مجلس وطني معني بحماية الأطفال، يكون مقره في مكتب رئيس الوزراء ويضم أعضاء من جميع الوزارات المعنية بمسائل حماية الطفل. وشملت قائمة المشاركين في تلك الحلقة الدراسية، ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء و ٢٢ وزارة (منها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة والتعليم) ومنظمات وطنية متخصصة في قضايا حماية الطفل، وهيئات المجتمع المدني. ومن المقرر أن يجري اعتماد مشروع المرسوم في أوائل عام ٢٠١١. ومع أن المجلس الوطني المعني بحماية الأطفال لن يركز، بصورة حصرية، لدى إنشائه، على الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة في حالات النزاع المسلح، فإن من المتوقع أن يسهم بدور رئيسي في كفالة اعتماد تدابير من شأنها أن تضع حدا للانتهاكات الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال ومنعها، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في ميليشيات الدفاع عن النفس.

٤٢ - ومن الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومة بهدف تعزيز حماية الأطفال، قيامها في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بإنشاء لجنة وطنية معنية بحماية المشردين داخليا، بدعم من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والحكم الرشيد، على الصعيد الوطني، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والعمل في سياق حلقة دراسية تعقد في بانغي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على إقرار مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣ - إنهاء استخدام الأطفال في الجماعات والقوات المسلحة

٤٣ - في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، شاركت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مؤتمر إقليمي في نجامينا، نظمته حكومة تشاد، يرمي إلى إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من جانب القوات والجماعات المسلحة. ووقّعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك البلدان المشاركة الأخرى (تشاد والسودان والكاميرون والنيجر ونيجيريا) إعلان نجامينا، الذي التزمت جميعها وفقا له بإنهاء استخدام الأطفال في صفوف قواتها المسلحة واعتماد تدابير ملموسة ومؤسسية لتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم كل في بلده. ويُلزم الإعلان أيضا الموقعين عليه بالتقيد بالمعايير الدولية لحماية الأطفال، بما في ذلك البروتوكول الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل، والتزامات باريس بحماية الأطفال من التجنيد

أو الاستخدام غير القانونيين على أيدي القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة وقواعد ومبادئ باريس التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وفي آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عُقد في نجامينا وبانغي اجتماعان للمتابعة بشأن إعلان نجامينا لمناقشة تنفيذ الإعلان، وتحديد استراتيجيات الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وإقامة آلية إقليمية للرصد وتبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الطفل.

٤٤ - وتعزز في وقت لاحق التزام الحكومة بحماية الأطفال خلال الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن جيش الرب للمقاومة، الذي عُقد في بانغي يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن التوصيات المقدمة التوصية بإنشاء مركز عمليات مشتركة يضم ضباطاً من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان/حكومة جنوب السودان، والقيام بدوريات مشتركة على طول حدود البلدان المتضررة، وإدراج ولاية بشأن حماية المدنيين تتولاها جميع القوات الوطنية، والاضطلاع بتنظيم حملات ووضع استراتيجيات للتوعية لأغراض تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية.

٤٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقّعت الحكومة على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. إلا أنه لم يتم التصديق بعد على البروتوكولين الاختياريين.

٤ - التشريعات الوطنية

٤٦ - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، صدر، بمرسوم رئاسي، قانون العقوبات المنقح الذي لا يزال قيد المناقشة منذ عام ٢٠٠٣. وقد عمل بنشاط كل من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على تقديم الدعم لوزارة العدل في جهودها لتنقيح قانون العقوبات، بما في ذلك بند يتعلق بالجرائم ضد الأطفال (الفصل السابع، البند ١). وفضلاً عن ذلك، قررت الحكومة، على سبيل المتابعة لتوقيع "ميثاق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى" الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تنقيح القانون الساري المتعلق بحماية النساء من العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى (القانون ٠٣٢-٠٦)، لكي يشمل حماية الأطفال ويتناول موضوع العنف الجنسي. بمزيد من التفصيل. وعقدت في بانغي، في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حلقة دراسية وطنية بشأن تصديق مشروع

قانون متعلق بحماية النساء والأطفال من العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى واستراتيجية لإنشاء مركز وطني لمساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف الجنسي. وعقدت الحلقة الدراسية بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان مشروع القانون المتعلق بحماية النساء والأطفال من العنف يتناول قضايا مثل الزواج القسري والعنف الجنسي والاعتداء وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمواد الإباحية، كما أن استراتيجية لإنشاء مركز وطني لا تزال قيد الاستعراض وقت كتابة هذا التقرير.

باء - الحوار مع أطراف النزاع وخطط العمل

٤٧ - خلال الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠٠٨، التزمت قيادة كل من جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع بإعداد خطط عمل لمنع استخدام الأطفال وتجنيدهم وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة.

٤٨ - وصار مشروع خطة عمل أعد، في إطار تشاوري، بين الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية والأمم المتحدة لوقف تجنيد الأطفال وضمان إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بهذه الجماعة جاهزاً للتوقيع منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. بيد أن وزارة الدفاع، عن طريق لجنة التوجيه الوطنية، وهي آلية أنشئت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لإدارة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، قد أحررت توقيعها بحجة أنه، بدلا من هذه الخطة، ينبغي توقيع "خطة عمل شاملة" مع جميع الأطراف في اتفاق ليرفيل للسلام الشامل. ورغم أن خطة العمل الشاملة هذه لم يتم وضعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد مضى قدما برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال الخاص بالجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، بناء على التزام هذا الأخير بتسريح جميع الأطفال من صفوفه.

٤٩ - وقد عرقلت الخلافات بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وبين الحكومة بشأن تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للبالغين استكمال خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال.

٥٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مفاوضات بشأن المسائل الإنسانية مع المتمردين التابعين لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام ونوقش موضوع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأبلغ التجمع المكتب، بحجة أنه لا يوجد أطفال في صفوفه، أنه سيرحب ببعثة تحقق موفدة من قبل منظمة مستقلة.

٥١ - وما زال وجود الأطفال في صفوف جماعات الدفاع الذاتي المحلية التي تؤيدها السلطات المحلية لتوفير الحماية للمدنيين جراء عدم وجود دفاع وطني وقوات أمن وطنية، يشكل مصدر قلق كبيراً، لا سيما في الشمال الغربي وفي المناطق المتضررة بنشاط جيش الرب للمقاومة. وواصلت الأمم المتحدة جهودها الدعوية مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن ضرورة وقف استخدام الأطفال وتجنيدهم من قبل جميع الأطراف المسلحة، بما في ذلك جماعات الدفاع الذاتي.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستجابات البرنامجية

٥٢ - تعمل اليونيسيف على تنسيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال، التي تجرى بشكل منفصل عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للبالغين. وأسند مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مهمة ضمان التناول الملائم لحماية الأطفال في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المكتب يعمل بشكل وثيق مع اليونيسيف لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال فضلا عن مراعاة المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للبالغين.

٥٣ - وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، قامت اليونيسيف وشركاؤها في مجال التنفيذ بتسريح ما مجموعه ٥٢٥ طفلا من صفوف الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، من بينهم ٤١٧ طفلا في باوا (مقاطعة أوهام - بندي) في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، و ١٠٨ أطفال في كانغا - باندورو (مقاطعة نانا - غريبيزي) في عام ٢٠١٠. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإفراج عن جميع الأطفال الـ ٥٢٥ المسرحين، من بينهم ٣٧ فتاة، وإعادتهم إلى أسرهم ومجتمعهم المحلية وتلقوا الدعم اللازم لإعادة الإدماج. وتصدر الإشارة إلى أنه، في نهاية عام ٢٠٠٨، تم تسريح ٧٧٥ طفلا من الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، وبذلك بلغ مجموع الأطفال المسرحين حتى تاريخه ٣٠٠ ١ طفلا.

٥٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، منحت اليونيسيف الأولوية لبرامج الوقاية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان عن طريق شركائها في التنفيذ. وتساهم لجنة الإنقاذ الدولية والهيئة الطبية الدولية ولجنة المعونة الطبية ومجلس اللاجئيين الدانمركي في برامج الوقاية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتقديم دعم نفسي اجتماعي وإسداء المشورة، لا سيما للناجين من العنف المرتكب على أساس نوع الجنس؛ والتعليم النظامي

وغير النظامي؛ والحصول على الخدمات الأساسية؛ والتوعية بشأن حقوق الطفل والمرأة على صعيد المجتمعات المحلية. وكانت هذه الأنشطة ممولة من صندوق بناء السلام الذي حُصص في إطاره مبلغ ١ ٩٣٠ ٠٠٠ دولار للمرحلة الأولى من المشروع التي تولت اليونيسيف قيادتها حتى أيار/مايو ٢٠١٠. وتولت تنفيذ هذا المشروع لجنة الإنقاذ الدولية والهيئة الطبية الدولية ومجلس اللاجئين الدائمركي ولجنة المعونة الطبية ومؤسسة كاريتاس واثان من الشركاء الوطنيين، هما مؤسسة الشباب الوطني الرائد ورابطة المحاميات، في سبع مقاطعات (أوهام، وأوهام - بندي، ونانا - غريبيزي، وبامنغي - بانغوران، وفاكاغا، وكوتو العليا، ومبومو العليا). أما المرحلة الثانية من المشروع، التي مولها أيضا الصندوق بمبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار الذي حُصص للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، فقد اشتركت في قيادتها اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. ويركز هذا المشروع على إعادة الإدماج من منطلق المجتمع المحلي للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، وعلى تحقيق العدالة للأطفال الواقعين تحت طائلة القانون، وبناء قدرات الحكومة لتحقيق فعالية إعادة إدماج الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وجرى تحديد وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الدفاع كمؤسستين شريكتين في تنفيذ هذا المشروع.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التحدي الرئيسي فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات والقوات المسلحة يتمثل في محدودية القدرة على الوصول إلى المواقع التي توجد فيها الجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال. ويرجع ذلك أساسا إلى انعدام الأمن وأيضا إلى عدم وجود هياكل أساسية من الطرق، لا سيما خلال فصل الأمطار. ومن بين الصعوبات عدم وجود شركاء تنفيذ ذوي خبرة في مجال حماية الأطفال في المناطق النائية والمنعزلة لدعم عملية فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة. وبين التحديات الإضافية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة قد يُعادون إلى مجتمعات محلية ذات إمكانيات محدودة من حيث الحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، مما يدفع بعضهم إلى العودة إلى صفوف الجماعات المسلحة التماسا للمنفعة من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للبالغين، على نحو ما أفادت به الأنباء الواردة من شمال البلد. ويذكر أن أطفالا آخرين أقدموا على العمل لإعالة أنفسهم، بما في ذلك العمل في المناجم.

٥٦ - ولتشجيع إعادة الإدماج على نحو مستدام للأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، اعتمدت وكالات الأمم المتحدة نهجا متكاملا للرعاية المجتمعية والحصول على الخدمات الأساسية والتواصل مع الأطفال الضعفاء الآخرين مثل اليتامى والأطفال المشردين داخليا والناجين من العنف الجنساني. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، شارك نحو ١٩٣ ٥

طفلا (٣٨٦ فتى و ١٨٠٧ فتيات) من الأطفال الضعفاء المتضررين بالحرب، من بينهم أطفال كانوا مرتبطين سابقا بالجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، في بعض أنشطة للتعويض عن أوجه الضعف قام بتنفيذها شركاء اليونيسيف، بما في ذلك لجنة الإنقاذ الدولية ومجلس اللاجئين الدانمركي، وكانت تتضمن تعليما غير نظامي وأنشطة مدرة للدخل وأنشطة ترويجية. وعمل شركاء اليونيسيف على دعم أعمال المتابعة عن طريق القيام بزيارات إلى البيوت وإسداء المشورة الفردية. وفي عام ٢٠١٠، استفاد ما مجموعه ٩٥ ٧٩٧ طفلا من الأطفال الضعفاء (٦٢ في المائة من البنين و ٣٨ في المائة من البنات)، من بينهم أطفال مرتبطون بالجماعات والقوات المسلحة ويتامى وغيرهم من الأطفال الضعفاء، من التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب المهني ومجموعات الأنشطة المدرة للدخل والدعم النفسي الاجتماعي والحصول على المشورة والخدمات الصحية.

٥٧ - وفيما يتعلق باقتفاء أسر الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وإعادةهم إلى أسرهم، قدمت اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ دعما لبناء ثلاثة مراكز للعبور في بويبا - بيتوكو وباوا وبوكارانغا، وفي عام ٢٠١٠، لبناء مركز عبور في غادولو (كلها في مقاطعة أوهام - بندي). وفي بانغي، واصلت اليونيسيف تقديم الدعم لثلاثة مراكز عبور قامت باستقبال ورعاية أطفال مرتبطين بالقوات المسلحة بعد أن تسلمتهم لجنة الصليب الأحمر الدولية. وواجهت عملية اقتفاء الأسر ولم الشمل تحديات وبخاصة فيما يتعلق بالأطفال المرتبطين سابقا بجيش الرب للمقاومة، إذ كثيرا ما كانت هذه العملية تنطوي على تتبع الأسر وإعادة توحيدها عبر الحدود. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بإعادة جميع الأطفال المرتبطين سابقا بجيش الرب للمقاومة، الذين استضافتهم مراكز العبور بدعم من اليونيسيف، إلى أكناف أسرهم: أعيدت فتاتان إلى أسرتهما في جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٩ طفلا (من بينهم ١٣ فتاة) في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٤ أطفال (من بينهم ثلاث فتيات معهن أطفال ولدوا في مركز العبور) في السودان وفتاة أوغندية في أوغندا مع طفل وُلد لها أثناء وجودها في الأسر.

٥٨ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك عدة ثغرات في الرعاية وتتبع أسر الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة وإعادةهم إلى أسرهم (مع إعادةهم أو بدون إعادةهم إلى الوطن)، لا سيما الأطفال المرتبطين بجيش الرب للمقاومة. وكان الدعم النفسي الاجتماعي ضعيفا، سواء في موقع التسجيل الأولي أو في مراكز العبور، ويرجع ذلك أساسا إلى توافر عدد محدود من مقدمي الرعاية المدربين. وإضافة إلى ذلك، كانت المرافق بسيطة لا تتضمن أماكن ملائمة للأطفال. وعلاوة على ذلك، لم يكن بإمكان معظم الأطفال

المرتبطين سابقا بجيش الرب للمقاومة التواصل مع مقدمي الرعاية الناطقين باللغة الفرنسية. وكان هؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان يتعرضون للوصم من جانب مقدمي الرعاية والأطفال الآخرين، ولعل ذلك أضاف صدمة أخرى إلى صدماتهم.

سابعاً - التوصيات

٥٩ - أشعر بالسرور لالتزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بحماية الأطفال، وهو يتجلى في التوقيع في حزيران/يونيه ٢٠١٠ على إعلان نجamina الذي ينص على توقف القوات والجماعات المسلحة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك في التوقيع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وأشجع الحكومة على التصديق على البروتوكولين الاختياريين، وإجراء الإصلاحات اللازمة لإدراج أحكامهما في القانون الوطني، بما في ذلك عن طريق تجريم تجنيد القصر. وعلاوة على ذلك، أحث الحكومة على إجراء الإصلاحات اللازمة للقانون الوطني لجعل التشريعات المحلية تتماشى مع الالتزامات المعلنة في إطار اتفاقية حقوق الطفل.

٦٠ - وأثني أيضاً على الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة بالتعاون مع دول في المنطقة، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأود أن أحث الحكومة وشركاءها على متابعة الخطوات المتفق عليها خلال الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي المتعلق بجيش الرب للمقاومة الذي عقد في بانغي في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بما في ذلك إنشاء مركز عمليات مشتركة، والقيام بدوريات مشتركة على الحدود من البلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة، ونشر قوات لتيسير الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة وحمايتها.

٦١ - والجهود الجارية التي تبذلها الحكومة من أجل بناء بيئة توفر الحماية وتطوير المساءلة عن العنف الممارس ضد الأطفال، من قبيل إصدار قانون العقوبات المنقح وعملية تنقيح القانون القائم المتعلق بحماية المرأة من العنف ليشمل حماية الأطفال والتصدي للعنف الجنسي، تبعت على التشجيع. وأحث أيضاً الحكومة على ضمان معالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما تجنيد الأطفال والعنف الجنسي وعمليات الاختطاف، من خلال التحقيق الدقيق مع المسؤولين عن هذه الجرائم ومقاضاتهم بشكل صارم.

٦٢ - ويمثل التعاون بين الحكومة وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لحماية المدنيين واستعادة

السيطرة على المناطق المتضررة من النزاع، خطوة هامة نحو حماية الأطفال. وأشدّد على ما يلزم ذلك من ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإضفاء طابع الاحتراف على قوات الدفاع والأمن التابعة لها وتعزيز قدراتها، بما في ذلك آليات الإشراف التي تتبعها. وفي ما يتعلق بأنشطة الحكومة في مجالات إصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وتوفير الحماية، أشجع على القيام بمزيد من التعاون بين بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الفاعلة ذات الصلة المعنية بحماية الأطفال في ما يتعلق بتدريب موظفي إنفاذ القانون وأفراد القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى وبناء قدراتهم، في سياق اتباع نهج كلي ذي منطلقات وطنية إزاء إصلاح قطاع الأمن.

٦٣ - ومع ذلك، لا يزال القلق يساورني إزاء بطء التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في استنتاجات "الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح" بشأن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/AC.51/2009/2)، بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً لوقف تجنيد واستخدام الأطفال الجنود من جانب الأطراف المعنية، وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، أحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تيسير إعداد خطط العمل هذه، حسب الاقتضاء.

٦٤ - ولئن كنت أشعر بالتشجيع من فصل الأطفال من صفوف الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فإنني أدعو الجيش الشعبي إلى ضمان تسريح جميع الأطفال المتبقين بشكل شامل ونهائي. وفي هذا الصدد، يجب على الجيش الشعبي أن يعد، دون تأخير، خطة عمل تحدد عملية التحقق منها الأمم المتحدة يُفصل في إطارها جميع الأطفال المتبقين من صفوفه بشكل نهائي. ولا يمكن أن يشطب اسم الجيش الشعبي من قائمة الأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، وهي قائمة تقدم سنوياً إلى مجلس الأمن، إلا بعد التنفيذ الكامل لخطة العمل. وبالمثل، أدعو اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمّع والجهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة محرّري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة إلى الدخول في حوار مع الأمم المتحدة من أجل إعداد وتنفيذ خطة عمل محددة زمنياً لوقف تجنيد واستخدام الأطفال في صفوفها.

٦٥ - ويساورني قلق بالغ من غياب إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة "تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام" في شمال شرقي البلد، وكذلك استمرار ورود تقارير عن حدوث انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في تلك المناطق. وأشجع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام على الانخراط في حوار مع الحكومة من أجل التوقيع

على اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل. وأدعو أيضا التجمع إلى تسريح الأطفال الذين أفيد عن وجودهم في صفوفه فورا ودون شروط مسبقة، وذلك من خلال وضع خطة عمل ملموسة ومحددة زمنيا، وأحث التجمع على السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بتقديم المساعدة إلى السكان المشردين وغيرهم من السكان المعوزين في المناطق الخاضعة لسيطرته الفعلية.

٦٦ - ولا يزال ينتابني قلق شديد من ورود تقارير عن قيام ميليشيات الدفاع الذاتي المحلية، التي تدعمها السلطات المحلية، باستخدام الأطفال. وأدعو الحكومة إلى ضمان التسريح الفوري وغير المشروط لجميع الأطفال المرتبطين بهذه الجماعات. وكأولوية فورية، أحث الحكومة على إصدار أوامر واضحة، بما في ذلك على المستوى المحلي، تحظر قيام ميليشيات الدفاع الذاتي المحلية بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

٦٧ - وقد أثرت التحديات المتعلقة بالأمن واللوجستيات والقدرات في وضع وتنفيذ "آلية الرصد والإبلاغ" بشكل كامل في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبغية معالجة الشواغل الموجودة في البلد ذات الصلة بحماية الأطفال، على نحو كاف، ينبغي أن تعقد اجتماعات منتظمة لفرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ من أجل ضمان الالتزام الكامل لمنظومة الأمم المتحدة برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها وتحديد إجراءات المتابعة الملائمة. ومن أجل إغناء مداورات فرقة العمل بالمعلومات، ينبغي تعزيز الشبكات النشيطة في مجال المعلومات دون تأخير. وتحقيقا لهذه الغاية، أشجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، على تخصيص الموارد والقدرات الكافية لآلية الرصد والإبلاغ. وتُشجع الجهات المانحة على دعم عمل هذه الآلية، بما في ذلك من خلال تمويل القدرة على حماية الأطفال والدورات التدريبية للشركاء.

٦٨ - ومن أجل ضمان الفصل الدائم للأطفال من الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى دعم الحكومة في ما يتعلق بوضع وتنفيذ برامج إعادة الإدماج في الأجل الطويل للأطفال ذوي الارتباط السابق بالقوات والجماعات المسلحة، وذلك تماشيا مع مبادئ باريس والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

٦٩ - وأرحب بتقديم الأموال التي خصصت على وجه التحديد لإعادة إدماج الأطفال من خلال صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وأدعو الجهات المانحة إلى توفير موارد مستدامة لدعم برامج حماية الأطفال. وفي هذا الصدد، أشجع المانحين على تقديم الدعم من أجل إعادة إدماج الأطفال الذين سيسرحون من الجماعات المسلحة المدرجة في مرفق تقرير السنوي

عن الأطفال والتزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز ما يقدم من دعم ومساعدة في المجال النفسي - الاجتماعي إلى ضحايا العنف الجنساني، ولا سيما ضحايا جيش الرب للمقاومة.

٧٠ - وجددير بالتقدير المشاركة بين لجنة بناء السلام وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة ما تقدمه اللجنة من الدعم لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا مع الجماعات المسلحة. وإني أشجع لجنة بناء السلام على مواصلة التزامها تجاه الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة فيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للأطفال المحاربين السابقين وبناء القدرة الوطنية على حماية الأطفال.

٧١ - وفي النهاية، أود أن أعرب عن امتناني للعمل الذي تقوم به ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والجهد الذي يبذله معاونوها. كما أعرب عن امتناني لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما يبذلونه من جهود الرصد والإبلاغ بشأن حالة الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى.